

<< التمييز والتبيين بين الغث و الثمين >>

الحمد لله الواحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، وصلى الله وسلم على نبينا محمد الذي أرسله ربه بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، ولو كره المشركون. وبعد فقد اطلعت على إصدار جديد، من إصدارات الأستاذ سيد لَمِنْ نياس، وقد بعث إلي مشكوراً بنسخته الإلكترونية، يوم صدوره أو بعده بيومٍ أو بعض يومٍ، مع الإلحاح في المناشدة بإبداء رأيي حول ما كتبه تحت عنوان: ((الفكر الصوفي بين الاعتقاد والانتقاد)) فقرأت كتابه من أوله إلى آخره بصفحاته البالغة مائةً ونيفاً..

والحقيقة أنني لم أكن لأزعم القلم في مناقشةٍ جديدةٍ لرسالةٍ أكاديميةٍ نوقشت مناقشةً علميةً علنيةً على أعلى المستويات، من أساتذة جامعيين حازوا أرفع الأوسمة، وأعلى الدرجات في مجال البحث العلمي، والتعليم الجامعي، منذ ثلاثين عاماً مضى، بعد أن أمسكتُ القلم لفترةٍ طويلة، وضربتُ صفحاً عن أناس يتلاعبون بالبحث العلمي، فيحاولون تسلُّق صهوة دراساتٍ لا علم لهم بالمجالات التي تدور حولها، فضلاً عن التمكن من الوصول إلى أغوارها، وأمسكتُ قلمي كذلك عن أطفال مُترجِّلين حالهم كحال الفرخ الذي سمع صياح الديكة فراح يقلدها؛ إذ رأيت أن الكلام مع أولئك وهؤلاء ضربٌ من ضروب السخافة، ولوُن من ألوان الحمافة.

لكني اليوم أرفع القلم لأفرد مقالةً في هذا الشأن لأول مرة منذ صدور كتابي؛ وذلك لأمرين: الأمر الأول: الأسلوب الذي ظهر به هذا الإصدار الجديد، حيث مُلئ بدعاوى ومزاعم كثيرةٍ حول أسس البحث ومناهجه، مع رمي الكتاب المستهدف بمخالفة المنهج العلمي، بُنيت تلك المزاعم على نحوٍ قد يخفى على غير المتخصصين ما وراءه من البعد عن أجواء منهج البحث العلمي المتبع في المؤسسات الأكاديمية، فلزم النظر في تلك المزاعم، وإشعار صاحبها بأن خوض غمار البحث العلمي ومجالاته بالنقد والتمحيص يتطلب تخصصاً دقيقاً، وليس التقاطاً للفتات من هنا وهناك.

فهذه المقالة تصبُّ في قالب إحقاق حقِّ اعتدي عليه، وإزالة لبسٍ طُرح في سبيل الهدى، وكشف غياهبٍ غطَّت معالم الطريق إلى الرشاد، وتبديد ظلماتٍ كادت تطمس المسار الموصل إلى النهج القويم، ولا تصبُّ أبداً في قالب ادعاء العصمة لكتابٍ غير كتاب الله عز وجل.

نعم الكتاب عملٌ بشريٌّ، يعتريه ما يعتري كلَّ عملٍ غير معصوم من الخلل والنقص، ومؤلفه من البشر، يصيب ويخطي، والذين قاموا بتحكيمة أيضاً من البشر، قد يصيبهم ما يصيب البشر من العيب، والنقص، ويبقى منهج الكتاب والسنة هو المعصوم، وهو المنهج الذي بذل المؤلف جهده ليسير عليه في ذلك الكتاب، يقبل ما ثبت كتاباً، وسنةً، ويرد ما خالفهما قولاً وفعلاً.

الأمر الثاني: شخصية الموقع على الإصدار؛ لكونه ممن يفترض فيه أن لا يرفع قلمه كاتباً وناشراً إلا لأمر وصلت به الضرورة القصوى إلى منتهاها، إلى جنب كونه حريصاً على سماع رأيي فيما كتب، فتكررت رسائله الإلكترونية بذلك، فرأيتُ من الخُلُق العلمي الالتفات إلى مطلبه بهذه المقالة الكاشفة عما هنالك من انحياز ومجازفة.

هذا: ولسيد لمن نياس سوابقُ في إخراج إصدارات أتاحت لي فرصة قراءتها كلها أو جلها، فألفيتُ أسلوبه في الكتابة، كما عرفتُ سابقاً حرصه على التحري قبل إصدار ما يكتبه، فيتخذ عدداً من الأسانيد في المراجعة قبل الاعتماد النهائي، والإخراج.

لهذا كله عندما قرأت كتابه هذا قضيتُ حيناً من الدهر غير قصير في التفكير، محاولاً اكتشاف المقاصد والغايات من وراء عمله، وتساءلتُ: لماذا اختار هذا الظرف بالذات لإصدار هذا المكتوب، وبهذا الأسلوب الغريب؟

اختار ظرفاً أعاد فيه فناءً من الناس جدلية "الصوفية والسلفية" بأساليب فجّة لا تخلو من الحيف، والتعصب، والكيد، والبعد عن الهدوء والمباحثات العلمية الرصينة، وتدخل في ذلك مخلوقٌ طائفيٌّ مشهورٌ بالمكر، والدهاء ينتمي إلى فئة أعداء الصحابة ﷺ في بلادنا، خدع شباب الصوفية بادعاء الوقوف إلى جانبهم، وتلك الفئة أتباعها لا يرضيهم أن يروا الأجواء تهدأ وتصفو بين طوائف أهل السنة بالمفهوم الواسع،⁽¹⁾ فأخذ يؤجج نار العداوة بين الشباب، بنشر صوتيات قديمة، وإغراء الحمقى على تركيب صوتيات جديدة فيها من التجني ما كان يمكن أن يشعل حرباً أهلية بين الطائفتين لولا لطف الله ﷻ، ثم حكمة بعض المهتمين .

وتلك خطة خبيثة طبقها أعداء الصحابة في أكثر من بلد، يضربون شرائح الشعب بعضهم في بعض حتى إذا ضعف الجميع ظهروا بقوتهم فتكون لهم الغلبة والسيطرة على الجميع في النهاية. فكان ينتظر من مثل الأستاذ سيد لمن في هذه الأجواء المكفهرّة أن يلعب دور رجل السلام

(1) كل الطوائف الإسلامية بصرف النظر عن توجهاتهم يطلق عليهم أهل السنة في مقابل أعداء الصحابة.

المهدئ، لكنه مع الأسف خطأ - أولاً- خطوة مريبة حين هروا إلى مؤسسته الإعلامية - كما وصفه منسوبو المؤسسة- فأدلى بتصريحات عبر قناته المسموعة والمرئية فيها الكثير من التأجيج ، والتفخيم ، والتحريض الواضح على من يسميهم الوهاية. ثم وجدناه - ثانياً- يخرج هذا الكتاب الذي لا يخفى على قارئه أن توقيت صدوره اختير ليتماشى مع تلك الأجواء، لهدف فُكِّرَتْ فيه فلم أظفر بشيء قاطع مقنع. والذي أعلمه أن الرجل معروفٌ بأنه لا يسير على غير خطة مدروسة، ولا يُقدم على فعل شيء دون حساباتٍ خاصة، وأهدافٍ مقصودة، وبرامجٍ يختار لها الكيف والأسلوب والزمان المناسب لتنفيذ أغراضه، وخطته المرسومة.

على أية حال بما أن الأستاذ سيدي طلب سماع رأيي الصريح حول كتابه في كلمة مختصرة، فأقول: إنني صدمتُ حقاً عندما قرأت ما كتبه، حتى تساءلت هل فعلاً هذا الكتاب كتبه الأستاذ المذكور مع ما عُرف به من قبل من قوة ميله إلى الحوار المقمَّص بالبعد عن التحامل والانحراف عن المنهج الفكري السوي، فخلاصة النظر إلى عمله هذا أنه تنازل عن مقامه العلمي والثقافي "المفترض"، ولم يعبر عن منزلته "المفترضة" كقامة من قامات الحركة الدينية والثقافية والإعلامية والاجتماعية في بلادنا.

فلقد تجمعت في طيات تلك الأوراق من السَّوءات الفكرية والمنهجية المنحازة ما كان حقه أن يطوى ولا يروى، ويستر ولا يكشف، خاصةً وهي تنسب إلى شخصية مُجَلُّ مثلها عن مثلها. وهذه الرؤية توصلت إليها عبر قناعات وأدلة واضحة ظهرت لي بتأمل ما كتبه، وهي ما قصدت تدوينها في هذه المقالة.

الدليل الأول: أستغرب أن تصل المجازفة بمفكرنا الأملعي إلى هذه الدركة مع ما أوتي من حنكة وخبرة سابقة، فيتناول ثلاث أطروحاتٍ علميةٍ بحثيةٍ أمضى مصنفوها سنوات وسنوات قاسوا خلالها ما قاسوا من المشقة وضنك العيش، وتحافوا عن المضاجع ليالي ذات عدد، ثم قامت بتحكيما ومناقشتها لجاناً أكاديميةً متخصصةً في تلك المجالات، يتناولها غير متخصص بالنقد والتمحيص والتقويم إيجاباً أو سلباً، في كراسة يقرؤها القارئ في جلسة خاطفة.

الدليل الثاني: يفترض في الأعمال الكتابية، صحفيةً كانت، أم أدبيةً، أم علميةً، أن يكون الهدف من ورائها واضحاً جلياً للقارئ، وقارئ هذه الأوراق الموسومة بـ " الفكر الصوفي بين

الاعتقاد والانتقاد" يظل حائراً، متسائلاً: ماذا يقصد هذا الكاتب؟ وفي أي قالب يصنف مكتوبه؟ هل في قالب الردود العلمية؟ أو في قالب عرضٍ لمضامين تلك الأطروحات الثلاث؟ أو في قالب المقالات الصحفية؟ أو ماذا؟ فالهدف من إصدار الكتاب سوف يظل معنيّ في بطن الشاعر لا يُجلبها إلا هو.. رغم كثرة الاحتمالات الواردة في ذلك، كما سبق.

الدليل الثالث: لا يمكن لعاقِل يقوم بدراسة ثلاث أطروحات أن يخصص للأطروحة الأولى سبع صفحات وللثانية خمس صفحات، ثم يجعل الباقي من صفحات كراسته البالغة ست عشرة ومائة صفحة للأطروحة الثالثة؛ فإن مفكرنا - الظنُّ به - لو فكّر وقَدَّر لقال لنفسه: دعونا نجعل الكتاب للأطروحة الثالثة، كي يسلم عملنا من الوسم بالغباء..

الدليل الرابع: في الأطروحة الأولى للدكتور الحاج انجاي دَوْن سبع صفحات، لم يزد على أن ذكر موارد من الباقي القديم، مضمّناً إياها صفحاتٍ معدودةً من المديح السخي الهادف. وأما رسالة د.عثمان جاه "التجانية..." - التي يبدو أنها لم تكن مرضية تمام الرضى لدى الكاتب - فقد خصص لها خمس صفحات، لم يتبين لي من خلال النظر فيها ماذا يريد بالضبط أن يقوله عن تلك الرسالة، فقد كان كلامه منصبّاً على التجاذبات الأدبية بين جيل الأصالة وجيل الحداثة، ثم يرمي الباحث د. جاه أخيراً بخلو بحثه من الإبداع، ولم يحظ بنصيب من المديح الممنوح لمن قبله، غير أنه أثني على كونه هو - ومن قبله، وليس من بعده - من أبناء الكتاتيب المنحدرين منها إلى جامعات عربية عريقة.. وقفتُ على هذا الصنيع حائراً مستغرباً أن يقع تصرف كهذا ممن ظنّه كثيرٌ من الناس يهتم بالبحث، والتفكير بطريقة لا تخلو من منطق مقبول.

صحيحٌ أن الظروف لم تسمح لكاتبنا بممارسة عمل أكاديمي جامعي بحثي منظم محكّم في سابق حياته الطلّبيّة، كالذي حصل لأصحاب الأطروحات الثلاث - فيما أعلم - لكنه بتجربته الطويلة، واحتكاكه بالمتخصصين وهم يتحدثون عن تخصصاتهم عبر برنامجه الأسبوعي الإذاعي المتلفز "الدين والزمان"، ومحاكاته لهم في الطّرح، وفي أساليبه الخطابية، كل ذلك كان يفترض أن يمنعه من إقحام نفسه في عمل يوقعه في مثل هذه المطبة، مطبة إعادة المناقشة لرسائل جامعية نوقشت من طرف متخصصين في أكثر التخصصات عمقاً ودقّةً.

الدليل الخامس: وما يستبعده العقلاء غاية الاستبعاد أن ينتظر هذا المفكر الأملعي "المفترض"

قراءة ثلاثين حولاً كي يجهز نفسه، ويعدُّ عُدَّتَه لمناقشة كتابٍ، مهما كان ذلك الكتاب صعب المرتقى، ومهما كانت المهمة شاقة، فالسائر الظليع على درب العلم يكفيه عام أو بعض عام كي يكتسب مهارةً في الكتابة، ودُرْبَةً في قراءة النصوص العويصة، وفقهاً في أبجديات المباحثة، والمناظرة العلمية، خاصةً إذا كان المنسوب إليه الرد المكتوب من السابقين الأولين الذين أعلنوا العداء لذلك الكتاب المراد الرد عليه.. فخصص أكثر من برنامج لإذاعة عدد هائل من الملصقات "الظالمات" بذلك الكتاب، وذلك عند ولادة إذاعته وقبل بلوغها رشدها.. فهذا عمل نكاد نبرئ ذلك المفكر عنه لو لم يثبت العكس.

الدليل السادس: ومما يقوي تنازله عن منزلته "المفترضة" واقع تلك الأوراق لما فيها من التمدُّح، وتمجيد الذات الفردية والجماعية، مما لو نزع من الكتاب قد يذهب بثلثه أو بنصفه، فالمعهدود في مباحثات مفكرنا أنه لا يتظاهر بسلوك هذه المقاربة إلا في نطاقات ضيقة، عندما يتحدث -مثلاً- عن الثروة العلمية الهائلة التي خلفها والده الكريم، أو يسهب أحياناً في تناول تجاربه الشخصية، وسيرته الذاتية التي أصدر فيها أكثر من كتاب .. صحيحٌ أنه يثني كثيراً على نفسه، لكن المستنكر أن يكون هذا اللون من التمدح المبالغ فيه صادراً عنه في مقام يفترض فيه أن يقوم بعمل علمي رصين يفيد منه الأجيال اللاحقة، ببيان الأخطاء العلمية والبحثية التي ارتكبها صاحب الكتاب المستهدف في هذا المؤلف الجديد، إن كان ذلك هو هدفه من تأليف كتابه.

الدليل السابع: ثم تعالوا يا أيها العقلاء نتأمل هذه النصوص هل عهدتم مثلها في مفكرنا الألمعي في سابق دهره، وماضي حياته العلمية الثرية؟: يقول رعاه الله في ص 7: "... بين وهابية وافدة من دول الخليج، وصوفية منتشرة في الدول المغاربية والغرب الإفريقي". ويقول: "رسخت أقدام التصوف في السنغال، وبقيت السلفية أقرب إلى حركة مراهقين تتلاشى بتقدم السن، ومرور الزمن، أو بتجفيف المنابع". إلى جانب نصوص أخرى من هذا القبيل صنوان وغير صنوان. هنا وقفات لا بد من تسجيلها:

الوقفة الأولى: شاء الكاتب وأمثاله أن يطلقوا على المسلمين الذين أعلنوا الاكتفاء بالكتاب والسنة دون التقييد بما في الطرق الصوفية، أو النحل الباطنية لقب " الوهابية" علما بأن هؤلاء المسلمين "الضحايا المظلومين" لم يسموا أنفسهم بها، ولا يرضونه لقباً لهم، ويعُدُّونه من النبز بالألقاب المنهي عنه كتاباً وسنةً؛ لكونه ظلماً، فكان الأولى بالمفكر أن ينأى بنفسه عن زمرة العوام، والدهماء ممن يطلقون الألقاب من أجل الإساءة دون ما سواها.

الوقفة الثانية: "وهابية وافدة من الخليج ، وصوفية منتشرة في الدول المغاربية..". كان الإنصاف المنهجي والأمانة العلمية التي يدعيها الكاتب تقتضي أن يقول : وصوفية وافدة من الدول المغاربية؛ إذ لا شك أن الكاتب بما له من قدرةٍ " مفترضة" على البحث والتنقيب في تاريخ المنطقة يدرك تمام الإدراك - أو نصفه أو ثلثه على الأقل - أن الإسلام وصل إلى منطقتنا بما يزيد على قرنين ولم تكن هناك طرق صوفية.. فالصوفية- كغيرهم - وافدون إما من المشرق وإما من المغرب.

ثم ما العيب في كون ملةٍ أو نحلةٍ وافدةٍ أو غير وافدة، فالعيب -إن وجد- يكون في الذات الوافدة، وفي مضامينها، وليس في الوفود نفسه؛ فإن الإسلام ذاته وافدٌ من مكة المشرفة، أي من الخليج، حسب منطق الكاتب نفسه.

الوقفة الثالثة: إن تعجب فعجبٌ قول هذا الكاتب: " رسخت أقدام التصوف في السنغال، وبقيت السلفية أقرب إلى حركة مراهقين تتلاشى بتقدم السن، ومرور الزمن، أو بتجفيف منابع".

مسكينةٌ هذه السلفية "المراهقة" التي يتحدث عنها الكاتب تتلاشى لتقدم سنها، وهي ما زالت في مرحلة المراهقة، بجانب حركة صوفية راسخة الأقدام مع كونها أكثر تقدماً في السن وشيخوخةً؛ لأن الحركة التي يسميها بالوهابية أو السلفية عزا الكاتب -كغيره- ظهورها في السنغال على يد الحاج محمود باه، وذلك بعد وجود الصوفية بقرون، لكن ربما رسخت أقدام الصوفية؛ لأنها لم تتعرض لتجفيف منابع كما وقع للسلفية المسكينة العجوزة "المراهقة" في زعم الكاتب.

ولعل منابع المجففة أصاب طرفٌ منها بعضَ الفلول الصوفية أيضاً، والتي خرَّجت مؤخراً مؤلفاتٍ لبعض الأكابر شرَّفوا بها وغرَّبوا ثم انتهى بهم المطاف إلى إقامة احتفالية حاشدة سميت

باسم أحد ملوك الإسلام ، لهدف لم يكن خافياً ، كخفاء الأهداف من تسويد أوراق صاحبنا، والله أعلم هل حققت الاحتفالية الآمال أو خيبتها، بسبب تخفيف المنابع. والعجيب في أمر هذا الكاتب أنه سلك سبيل العوام بجعل المال روحاً لا تتحرك أجسام الدعوات إلا بها، ومتى قلت مرضت الدعوة، فإذا عدم تلاشت وانتهدت. وهذا واضح في هذه الصيغة التمدحية التي يوضح لنا فيها الكاتب سبب رسوخ قدم التصوف، وسبب ذبول السلفية وشروعها في التلاشي، فيقول في ص 8 : "إن مصدر التمويل للطرق الصوفية عموماً محلي، بينما تمويل الوهابية خارجي، فالأول: شعوبي، يتسع، ويزداد قوة مع الأيام، بينما الثاني تابع لظروف شرق أوسطية يحكمها قانون المد والجزر، فينبسط، وينكمش، تبعاً للتقلبات الدولية."

لو جاز - أو أمكن - رسم تلك الوجوه الضاحكة التي نلقاها في بعض التطبيقات الإلكترونية ووضعتها في مثل هذه الصفحات لكان حقاً علينا رسمها بعد هذه العبارة، من غير تعليق، ثم إذا كان "مصدر تمويل الصوفية محلياً عموماً" فماذا عنه خصوصاً؟ لا أشك أن الكاتب على علم بكثير من مصادر التمويل التي وصلت إلى بعض المؤسسات الإعلامية الصوفية في وقت ما - قبل تخفيف المنابع - مما جعلتها تقفز حينها لتجاوز في وسائلها مؤسسات كان لها سبقها وعراقتها.

أما وصفه مصدر التمويل عند الصوفية بأنه "شعوبي" فوصمة ذمّ مغايرة تماماً لما يريد الكاتب، وإلا فله أن يسأل النابحين من أهل اللغة عن الفارقة بين "شعوبي" و "شعبي" الدليل الثامن: بدأ الكاتب في نقده لكتاب تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي من العنوان فيقول: " وكان من الأجدر أن يأتي الطرح بصيغة التساؤل، عما إذا كان تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي واقعا أم خيالاً؟ لا أن يأتي بصيغة الإثبات المسبق كما نجده عند الباحث.. إلخ "

هنا نقول للكاتب :

أولاً: على رسلك، لو شاورت "وسادتك" - كما يقول الوُلُفِيُّونَ-⁽¹⁾ بما لها من خبرة واسعة، لقلت لك: لا تتدخل في قضايا مناهج البحث، وأنت تنقد الأطروحات الثلاث، فهؤلاء

(1) يطلقونها على الحديث مع العقل الباطن، أو مع أقرب الناس أمماً، أو أباً، أو زوجاً، أو ابناً.

الكتاب بحكم دراساتهم في " جامعات عريقة " حذقوا مناهج البحث، ومنهم من درّسها سنين، وألّف فيها، وطبقها في بحوث تبلغ العشرات..

ثانياً: هذا الكلام يُعدُّ من أوضح الأدلة على بُعد الكاتب عن الساحات البحثية الأكاديمية. وإلا فليسرد لنا هذا الكاتب "المبدع" قائمةً بعدد الرسائل العلمية الجامعية التي صيغت بصيغة الاستفهام، من بين الرسائل الجامعية التي تبلغ عشرات الآلاف؟ فأدعوه إلى مراجعة الرسائل الجامعية التي نوقشت في جامعة الأزهر، التي مر بها الكاتب - مرور الكرام- ؛ ليذكر لنا مشكوراً عدداً من الرسائل الأزهرية التي بنيت على الاستفهام.. أما الرسائل التي نوقشت في الجامعات السعودية التي خبرتها فلا أعرف حتى الآن رسالة واحدة مؤلفة من بين الآلاف، صيغت بصيغة الاستفهام.

ثالثاً: لا تنس أيها الكاتب أنك - في زعمك - تناقش مضامين ثلاث أطروحات، وترحب بثنتين منها، تكيل لهما - أو لإحدهما - ما تشاء من المدح والثناء الجميل، فهل هاتان الرسالتان صيغتا عنواناً بصيغة الاستفهام الممدوحة عندك؟ أو بصيغة الإثبات المذمومة عندك؟ أو أن المعايير تختلف، وأن الكيل بمكيالين بات منهجا علميا لبعض الكتاب ؟

رابعاً: اعلم - أيها الحضيف أصلحني الله وإياك- أن الأطروحات الثلاث بلا استثناء لا تخرج عناوينها عن دعاوى يقدمها الباحثون، كلٌّ يلمح في عنوانه إلى مضامين بحثه، وليس بلازم - بل ليس بحسن- أن تكون الصياغة على الاستفهام، وهذه حقيقة أجمدية يدركها صغار الباحثين فضلا عن المتوسطين منهم.

خامساً: ثم اعلم - رعاك الله- أن طرق البحث تختلف من مجال إلى مجال، ومن صيغة إلى صيغة، ومنهج إلى منهج، فهناك باحث يلزمه أن يبحث ويكتب في آن معاً، فهذا يجهل ما سيصل إليه من مقررات ونتائج، وهذا يكثر في البحوث العلمية التجريبية، ذات الصلة بالرياضيات والكيمياء، ونحوهما، وباحث يبحث ثم يكتب، فهذا الباحث قد تجمعت لديه المادة العلمية بشكل كامل فلا يحتاج إلا إلى صياغة بحثه، وبعض الجامعات - كالجامعة التي قُدِّم البحثُ المنتقَدُ إليها - تلزم الباحثين بقراءة كثيفة عن أي موضوع قبل بناء عنوانه، فضلا عن أبوابه، وفصوله، ومباحثه، فلا تظنَّ أن الباحث حين وضع عنوانه كان يجهل نتائج بحثه..

وعليه فلا يُلزم بتساؤل مفتعل كأنه يبحث عن مجهول، بل يقدم دعوى - بعنوان بحثه - بأنه سيقوم بهذا العمل، فتتم حوكمة عمله وفق ما جزم به، وليس وفق تساؤلاته "المفتعلة"..
فالافتراضات البحثية العقلية ثلاثة: البحث مع الكتابة، والبحث ثم الكتابة، والبحث بعد الكتابة، وهذا الأخير لا يجوز، ولا يمكن، إلا في دين من يطلق قلمه وعقله ويغوص في أغوار فنون ومجالات لا يفقه أبعدياتها، دون أن يستأذن الخبراء، أو يرجع إلى المراجع، والمصادر الخاصة أو العامة.

الدليل التاسع: ثم يأتي الشق الثاني من عنوان الكتاب "على ضوء الكتاب والسنة" فيقول الكاتب في ص 36: "... تم الخلط بين الفكر والوعظ، مما حول البحث إلى دروس في مسجد، وأستاذية في محاضرة، لينتهي إلى مواجهة بين واعظ وهابي مطوع، في وجه مشيخة صوفية معتكفة، مما يبعد الدراسة عن الموضوعية، ليدخل الباحث في ميدان المشادة والمساجلة. فالكتاب والسنة وحي من الله سواء العاكف فيه والبادي، فليس حكراً لأشخاص أو فئة ما، بينما الفكر مجال حر يتسنى للفرد فيه أن يقيم وأن ينتقد بكل حرية بناء على قواعد المنطق والأصول، فيدافع كل عن موقفه واستنتاجاته، وله أن يواجه الآخر بالحجة فيكون صراعاً بين طرفين متناقضين، ليتم الترجيح بين الأطراف المتباينة - الأمر الذي يتطلب لا شك الاستقلالية والشجاعة الأدبية - بمعزل عن اللجوء خلف ذريعة الكتاب والسنة، كالنعامة التي تظن أنها تخفتي (هكذا) بمجرد إخفاء رأسها في الرمال."
عذراً، أيها القارئ الكريم!! هذا الشغب كله لأن الباحث ذكر الكتاب والسنة في عنوان بحثه، ولك أن تسجل ما يلي :

أولاً: ليس هناك وعظ، ولا أستاذية محضرة، ولا مشادة، ولا مساجلة، كل ما هنالك أن الفكر نتاج عقل بشري يصيب ويخطئ.

وفي البحوث الفلسفية والمنطقية المجردة قد يقبل أهلها الجدل البيزنطي اللامتناهي، القائم على النقاش من أجل النقاش، والجدل من أجل الجدل، والحركة في نفس المكان، والدوران حول الحلقة ذاتها، بلا نتيجة.

وأما في الشرعيات فإن مُحَصِّلات العقول البشرية حتى تُقبل لا بد من عرضها على مقررات الكتاب والسنة، فما وافقهما أخذ به، وما خالفهما طرح عرض الحائط ولا كرامة.

هذا: ولم يقل الباحث - ولم يخطر بباله - أن الكتاب والسنة حكر عليه أو على غيره، لكنه يسعى ليأخذ حقه فيهما لكونه لا يخرج عن دائرة العاكف فيه والباد.

ثانياً: من التناقضات الصارخة في فكر هذا الكاتب ومنهجه أنه بينما يستنكر على الباحث بناءً أصوله البحثية على أساس من الكتاب والسنة، يدعو من مكان قريب إلى وجوب سلوك مسلك القرآن في الخطاب، فيقول **في ص 40:** " ثم إن الدكتور اختار من يخاطبه الكتاب ومن لا يخاطبه مع أن علمية الكتابة تقتضي سواسية لا تحد بحدود، على وتيرة الخطاب القرآني الذي يستوي فيه الناس على اختلاف معتقداتهم وأطيافهم وألوانهم: أيها الناس.. إلخ."

قلت: مع هذا التناقض البين في الجمع بين استنكار شيء والدعوة إلى مثله، فلو أنه دقق في قراءة مقدمتنا التي بنى عليها معظم أوراقه لعلم أن الباحث لم يسد الباب أمام أي قارئ، لكنه مايز بين قارئ وقارئ بحسب مواقفهم من المقروء، وهذا نفسه هو ما نجده في خطاب الكتاب العزيز عندما يخاطب أصناف الناس، فنجد (يا أيها الذين آمنوا) كما نجد (يا أيها الناس) وتتجلى تلك الممايزة في أنك أينما وجدت الخطاب القرآني موجهاً إلى **الذين آمنوا ضُمن** موقفهم من الإلهية، وكذلك عندما يخاطب **الناس** تجد الإشارة واضحةً إلى ذلك الموقف من الإيمان، ولك أن تستعرض نصوص الكتاب لترى كيف أن (يا أيها الذين آمنوا) يعقبه دائماً -أو غالباً- ذكر لفظ الجلالة، مثل (اتقوا الله) وتلك إشارة إلى أن هذه الفئة المؤمنة هي التي تصح نسبة الإيمان بالألوهية إليها، لإيمانها بالإله الواحد الذي لا يستحق العبادة سواه؛ فالألوهية مشتقة من الله.

بينما تجد مخاطبة **الناس** دائماً - أو غالباً- متضمنةً الإشارة إلى إيمانهم بالربوبية مثل (يا أيها الناس اتقوا ربكم) فأين السواسية المدعاة في الخطاب القرآني؟

ثالثاً: قوله: "ليتيم الترجيح بين الأطراف المتباينة"

إذا كانت أمامنا قضية شرعية، تدخلت فيها العقول البشرية بأفكارها حتى اختلف الناس ووصلوا إلى الحال التي ذكرها الكاتب حيث " يكون صراعاً بين طرفين متناقضين " كيف يتم الترجيح؟

الترجيح بغير مرجح ممنوع علمياً، بل غير ممكن، فلا بد من حكم عدل يُرجع إليه للتحاكم، وليس عند المسلمين بعد كتاب الله **وَعِبَادُكَ** وسنة رسوله **ﷺ** مرجعيةٌ تفصل بين المؤمنين المختلفين

بعلم وعدل.. وهذا النوع من الاحتكام هو ما أمر الله به في قوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ النساء.

رابعاً: أما الاستقلالية والشجاعة الأدبية التي يدعو إليها - أو يدعيها- الكاتب والتي تكون بمعزل عن اللجوء إلى الكتاب والسنة، فنعوذ بالله منها، ونرضى أن نكون مثل تلك النعامة، إذا كان إخفاء الرأس في الرمال يعني التمسك بالكتاب والسنة.. فدعنا نخفي جسومنا من الرأس إلى أخص القدمين في رمال القرآن، وسهول السنة الممتدة.

ثم نسأل الله أن يعصمنا - والكاتب- من مرض شائع في دوائر العقلانيين، والمنافقين، وهو مرض الحساسية ضد الكتاب والسنة.. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنْفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾﴾ النساء

الدليل العاشر: جاء في مقدمة "تقديس الأشخاص" عند الحديث عن أسباب اختيار الموضوع الحديث عن ضرورة الاهتمام بجيل الصحة وبناء تربيتهم على أرضية صلبة، وهذه الأرضية تستند ولا بد إلى ركيزتين أساسيتين لا نهضة ولا صحة بمعزل عنه م. الركيزة الأولى: تصفية كتب التراث الإسلامي مما علق بها من الدخيل سواء في ذلك ما دخل كتب التفسير والتاريخ والسير والمغازي وغيرها من الإسرائيليات والأخبار الواهية والموضوعة، أو دخل كتب الفقه من الآراء الشاذة والمرجوحة أو كتب السلوك والتركية من الخرافات والأباطيل، والمناهج الفاسدة، والبدع المحدثه."

هنا ذهب الكاتب يقول في ص 36:

"يتضح من الركيزة الأولى النزعة الأيديولوجية لدى المنظر في مشروعه السياسي، وهي عملية احتواء للعلوم الإسلامية المختلفة، وتهجينها لصالح فئته ومعركتها المتعددة المحاور والأصعدة، مما يجعل من البحث ميثاقاً سياسياً ومشروعاً عقائدياً يبدأ بالهدم قبل البناء.

وهذا ذاته ما فعلته الصين الشعبية عبر شخصية المنظر الشيوعي ماوتسي تونغ في ثورته الثقافية، حيث كان قد أعلن، ضرورة إتلاف الكتب والمؤلفات، التي رأى أنها مخالفة لمنظاره الثقافي."

أولاً: هذا من تحميل الكلام ما لا يحتمله، ووضع الكلم في غير مواضعه، وإلا فأخبروني أين المشروع السياسي في هذه العبارات المنقولة؟

ثم متى كانت الدعوة إلى تصفية التراث من الدخيل دعوة إلى إتلاف الكتب والمؤلفات..؟ هل ينكر الكاتب وجود الإسرائيليات في كتب التفسير؟ ووجود الأحاديث الضعيفة والموضوعة في كتب التراث؟ وهل ينكر الدخيل في عموم المصادر الإسلامية بما فيه مصادر التصوف..؟ أو يقول بوجوب إبقاء ذلك كله، لنقرأه كما هو، ونطبقه كما هو؟ بل كان اللائق بالكاتب أن يوجه كلامه هذا إلى قومه ممن ركضوا وتداعوا إلى تجمُّع لهم قبل أيام قليلة فدعوا - علنا وعبر الشاشات كما فعل أشياعهم من قبل- إلى وجوب إحراق كتاب تقديس الأشخاص أو حظره.

نحن أيها الكاتب الكريم لا ندعوا إلى إحراق الكتب ولا إلى حظرها؛ فإن ذلك لا يجدي، ولكننا ندعوا إلى بيان ما علق بالتراث من الفكر الدخيل للأجيال الصاعدة حتى يتربوا على الجادة الإيمانية، والعملية الخالصة من الشوائب ..

ثانياً: مما يجب أن يكون واضحاً لدى الكاتب ومن على شاكلته أن من يدعو إلى تصفية التراث وتنقيته مما علق به ليس عدواً للتراث ولا ساعياً إلى هدمه، بل لو فهم الكاتب وأمثاله ما يحمله دعاة التصفية الفكرية والمنهجية من رسالة حضارية لوضعوا أيديهم في أيديهم ليعملوا معا على تجريد التراث مما ليس منه، ليبقى فراتاً خالصاً سائغاً للشاربين..

ولولا أن طبيعة المقالة تختلف عن طبيعة الكتابة العلمية لسردنا له من دخيل الأمثلة، وشواذ النماذج ما لا يسعه إلا رده وإبعاده عن دين الله، إن كان من المصلحين.

وهل يعلم الكاتب أن عدداً غير قليل من زعماء التصوف المتبوعين ردوا كثيراً من المقررات السلوكية الصوفية الشائعة في زمنهم وعدوها من الدخيل المنبوذ؟

فليرجع - إن شاء الوقوف على ذلك مثلاً لا حصراً - إلى كتابات الشيخ موسى كمر، وإلى معظم ما جاء في كتاب " كفاية الراغبين " لمؤلفه الحاج مالك سي ، وإلى فصل خاص في كتاب "مسالك الجنان" لمؤلفه الشيخ أحمد بمبا، وإلى "مشتهى الخارف الجاني" للشيخ محمد الحضرة الشنقيطي ، وإلى " تنبيه الأغبياء إلى استحالة رؤية الباري تعالى بالأبصار في الدنيا" للشيخ أحمد ديم السوكوني، رحمة الله على الجميع.

وإذا أدركت أن هؤلاء المشايخ - وهم سائرون على درب التصوف - ردوا واستنكروا جملة وافرة مما دون في الفكر الصوفي، ومما طبقه بعض المتصوفة، فاعلم أن كتاب تقديس الأشخاص في الفكري الصوفي ليس بدعاً في مجال السير على طريق التصفية قبل التربية، أو التخلية قبل التحلية، كما في مصطلحات القوم..

أليس الكاتب هو من نقل في ص 94: عن الشيخ التجاني قوله: (إذا سمعتم عني شيئاً فزوه بميزان الشرع فما وافق فخذوه وما خالف فاتركوه)؟ وهذه هي التصفية التي نُدُنِدُنُ حولها.

ثالثاً: من غرائب هذا الكاتب سرعة رجوعه إلى المرجعيات الشيوعية، والاشتراكية، في معارك مفتعلة مبنية على ذكريات ماضٍ لم يعد له كبير شأن.

فهنا يقارن بين الدعوة إلى تصفية التراث مما علق به من فكر، وبين الثورة الشعبية التي دعا إليها الزعيم الصيني الشيوعي، كما نجده يتهم الباحث في ص 41: بنزعة فاشية صهيونية هتليزية استالينية... ولا شك أن الباحث لو وصف الكاتب ومن على شاكلته بذلك الوصف؟ لطاروا به شرقاً وغرباً؛ ليقولوا للناس: ها هو قد كفر السابقين واللاحقين بنسبتهم إلى الكفار.

أما نحن فلن نقول له مثل ذلك؛ لأننا ندرك من قراءتنا لماضي الكاتب وإعجابه السابق بالنزعة الثورية الماوية والناصرية أن الإنسان يصعب عليه التخلص مما ارتسخ على خريطته الذهنية فشب عليه، فلا يستغرب أن يفسر أحداث الواقع المعاش بأحلام الماضي البعيد.

رابعاً: إن المنصف يقف ناكساً رأسه خجلاً حين يقرأ مضامين قوله: " وهي عملية احتواء للعلوم الإسلامية المختلفة، وتهجينها لصالح فئته."

عن أي فئة يتحدث؟ هل عثر الكاتب على نصٍّ في ذلك الكتاب من الباحث يدعو فيها إلى اتباع فئة أو طائفة، أو إلى منهج، غير منهج الكتاب والسنة كما فهمه الصحابة رضوان الله عليهم، أو إلى طاعة غير رسول الله ﷺ، إنَّ من الظلم أن تحكم على شخص بما معك من نظرة مسبقة، وظنون مستصحبة، بل الناس يجب أن يحاكموا إلى أصولهم التي تبنوها وعاشوا على فروعها وظلالها.. فهذا الذي يُصور الكاتب في نفسه وكلماته أن له فئةً من الناس يأوي إليهم ليس لديه معصوم لا يخطئ، غير المصطفى المختار ﷺ، ولا توجد على وجه الأرض حركة أو جماعة أو مذهب أو طريقة أو تجمُّع تحت أي اسم يعطيها صفة المعصومية، وأنها الفرقة الناجية،

بل هو يؤمن بأن العصمة لمنهج الكتاب والسنة، وأن الفرقة الناجية هي التي سلكت ذلك المنهج، فهي بأوصافها لا بشخصها المعينين، وأعيانها المحددين.

الدليل الحادي عشر:

نجد في ص 40 من كتابه ينقل قول الباحث: " أما كتابنا هذا فيأتي في إطار الركيزة الأولى فيتناول الفكر الصوفي الدخيل على الإسلام بالعرض والتحليل والرد عليه عن طريق بيان معارضته لنصوص القرآن والسنة."

فيقول معلقاً على هذا النص: " من هنا يتبين للقارئ أن الكاتب يقف على قدمي الخصم والحكم، فاعتبر منذ الوهلة الأولى أن الفكر الصوفي دخيل على الإسلام، ثم إن الدكتور قام بالعرض و التحليل لنصوص القرآن و السنة، بناء على مفهوم فتنه لمدلولات النصوص... " أولاً: هذا شأن المتحامل، يبحث عن الخلل ، ومتى وجده فرح به لعثوره على ضالته المنشودة، وإن لم يجده حاول بكل ما لديه من قدرة في تحريف النصوص كي يطبع في أذهان قرائه صورةً قائمةً مصطنعةً ، وإن خالفت ظاهر المراد، وباطنه.

وليس بعيداً عن المتحامل الضعيفُ في فهم النصوص، فإنه يجنح به الفهم إلى عوالم من الخيال الرحب البعيد عن الواقع.

اعلم أيها القاري الفهم أن قول الباحث إن بحثه "يتناول الفكر الصوفي الدخيل على الإسلام بالعرض والتحليل" لا ينبغي أن يفهم منه غير أن للفكر الصوفي جانبين: جانباً وافق فيه ما جاء في الكتاب والسنة، وهو كثير، فهذا الجانب لا كلام فيه، ولا غبار عليه، وليس مقصود الكتاب، وجانباً آخر دخيلاً غير مقبول لمعارضته لنصوص الكتاب والسنة، وهذا أيضاً كثير، وهو مقصود الكتاب الذي يدعو إلى التصفية الفكرية الهادفة إلى إبقاء التراث نقياً صافياً سائغاً للشاربين.

فعبارة "الفكر الصوفي الدخيل" نصٌّ صريحٌ واضحٌ غاية الوضوح، ومفهومها القريب أن هناك فكراً صوفياً غير دخيل، وهو ما وُفق فيه المنهج الصوفي لموافقة الكتاب والسنة.. لكن الذي يقرأ كما يريد - لا كما يجد- يمكنه أن يسبح في بحار النقول ما شاء أن يسبح، ثم يقول للناس ما يجب أن يقول.

ثانياً: مادام الكاتب يرد على كتاب يرى أن صاحبه يحمل النصوص على مفاهيم ففته، كان يتوقع منه أن يتناول تلك النصوص ذاتها، ويبين لقرائه ماذا فهم منها من خالف فئة الباحث؟ علماً بأن الباحث يقول ويؤكد دوماً أن ليس له فئة يأوي إليها غير الفئة التي رضيت بالله رباً وإلهاً معبوداً، وبرسوله ﷺ نبياً وقدوةً وإماماً، ويسعى قدر طاقته لئلا ينحرف بالنصوص الشرعية عن منهج السابقين الأولين، ومن تبعهم بإحسان، وهو المنهج الذي آمن به أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وغيرهم من الصحابة الكرام ﷺ، وآمن به من بعد أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، والأوزاعي، والليث، وإسحاق، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، ويحيى بن معين، ومن بعدهم من أئمة الهدى رحمهم الله جميعاً، فتلك عقيدته، وإليها يدعو. وإن من أعظم عاهات الحوار أن تحاور من لا تفهم كلامه، ولا خبرة لك، ولا معرفة باتجاهه الفكري والمعاملاتي.

وليس بعيداً عن هذا المنحى ما نجده في ص 41: عندما تحدث الباحث في المقدمة عن عدم جدوى التقريب بين المنهج السني والبدعي، حيث ذهب الكاتب بعيداً فيرمي الباحث بأنه يرى أن: "أية محاولة للتسامح أو التعامل مع الغير لن يجدي، وإنما يؤدي إلى الذوبان." وهذه رمية طائشة، وتهممة باطلة، فالتقريب بين المناهج شيء يتعلق بمحاولة مزج الأفكار والاتجاهات والمناهج والاعتقادات المتناقضة بعضها في بعض، وأما التسامح والمعاملة بالحسنى فشيء آخر يتعلق بالتعايش السلمي بين بني البشر.

فلو سأل الكاتب "العارفين" عن طرف من سيرة الباحث لوجد من يفيد من قومه - قبل غيرهم - بأن الرجل لم يمنعه الخلاف المنهجي من التعامل مع الآخرين في المشتركات الإنسانية، فيصل الأرحام، ويتعهد الجيران، ويحضر المناسبات الاجتماعية، ولو سأل إخوانه عن الباحث - قبل وبعد إعداد كتابه - للقي من يقول له إن بيته عندما كان مقيماً في مدينة الرسول ﷺ كان مهبط الواردين السنغاليين من غير نظر أصلاً إلى قبيلة الوافد، أو إلى طائفته أو ففته. بل - الأقرب من ذلك - لو سأل الكاتب "وسادته" لقلت له: ليس الأمر كما كتبت، الرجل يفرق بين التعامل، وبين خلط المناهج، فقد جربته أنت أيها الكاتب حين دعوته إلى مناسبة عائلية فتفاجأ الجميع بحضوره إلى بيتك، رغم أنك خالفته وحاربت كتابه، ولم تحضر له ولا اجتماعاً واحداً، رغم تعدد دعواته لك إلى أكثر من مناسبة علمية وثقافية .

الدليل الثاني عشر:

نجد في هذا الإصدار فقراتٍ غريبةً لا تستحق الوقوف طويلاً؛ لذلك نشير إليها، مع تعليقات مقتضبة تجلي ما وراءها من زيف وغبار:

في ص 45: "يصف السلفية بأنهم قصورية" وتكرر ذلك في أكثر من موضع في كتابه، أي أنهم المقربون إلى قصور الملوك والرؤساء والسلاطين.

التعليق: لو كان خارج السنغال وكتب ذلك لكان الاحتمال قائماً، والخطب هيناً، أما في هذا البلد فالكتاب من أدرى الناس بالذين يركضون إلى القصور، ويتزلفون إلى من فيها، بل ويتقاتلون على حطامها، وفتاتها، ويضغطون أحياناً على أصحاب القصور، بالانتقادات اللاذعة، والمعارضات العلنية، استمطاراً لما في أيديهم من الكنوز ﴿فَإِنْ أَعْطُوا مِنْهَا رِضْوَانًا لَّمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْتَخْطُونَ﴾ التوبة.

وفي ص 51 وما بعدها: يقلد غيره في القول بأن الباحث خرج عن منهجه، بذكره لبعض المشاهدات، خارج الفكر المدوّن، في موضعين من كتاب تقديس الأشخاص.

التعليق: هذا الكلام مبنيٌّ على قلة المعرفة بأوجه الاستدلال، والفوارق الهائلة بينه وبين الاستئناس، هناك فرقٌ بين تأسيس المسائل عند معالجتها بالنصوص الداعمة الدالة على المراد، وبين التعليق عليها بعد التأسيس، فالنصوص التي فيها إشارة إلى بعض المشاهدات والوقائع التي عايشها الباحث ليست هي الأدلة المعتمدة في تلك المقررات، بل سبقتها أدلتها، فارجع إلى الكتاب وتأمل.

وفي ص 54: بعد أن تكلم عن رد ابن مايابي على التجاني ذهب يقول: ((المادة الدسمة والأكلة الشهية لدى الوهابية هي التجانية))

التعليق: هل كان ابن مايابي وهابياً؟ بل الرجل صوفيٌّ من أم رأسه إلى أخمص قدميه.

وفي ص 57: عقد شيئاً سماه (مفاهيم يجب أن تصحح) فذكر الأولياء، والأقطاب، ونحو ذلك من المصطلحات، بتفسيرات بعضها لغوية، وبعضها لا يعرف لها نسب.

التعليق: كان ينتظر منه أن يصحح تلك المفاهيم ما دام يجب تصحيحها، ويوضح لنا ما المقصود منها؟ وعمّا إذا كان ما نقله الباحث عن الصوفية في تلك المصطلحات يخالف الواقع؟ لكنه أبقى الوقوف عند ألفاظها، ولم يدخل في أغوار تلك المصطلحات عند الصوفية كما

فعل الباحث من قبل، فنجده يقول: "فالولي لفظ يطلق على زعيم الأسرة وعلى رئيس المقاطعة والرجل الصالح، وعلى ولي العهد... ثم يقول: والأقطاب التي تعني المرجعية، فإذا قلنا قطب الدائرة نعني به مركزها وقطب القوم زعيمهم، مما لو عبرنا عنه بقصد الرئيس أو الملك أو الأمير وغيرها من الألقاب والأوصاف، لوجدناها تعني الزعامة."

هكذا في تفسيرات سطحية تضحك الصبيان، ولا ترضي الساجين في تلك القيعان.
ويا ليتته ذكر لقرائه هنا ما نسجه خيال صاحب الإبريز من خصائص وقدرات ومزايا لمن يستحق أن يطلق عليه تلك الأوصاف، ثم يبين لقرائه المفهوم الحقيقي، ويوضح لهم خطأ من يرد على صاحب الإبريز في فهمه، أو يبين خطأ صاحب الإبريز بشجاعته الأدبية التي يدعو إليها إن بان له أنه مخطئ.. ويا ليت المطاف وصل به إلى الشعراني في طبقاته، والنبهاني في جامع كراماته اللذين حطما حواجز الحلال والحرام في هذا الباب، فعدًا كثيرا من الموبقات الصادرة عن مجاذيب التصوف كرامات.. كي يفسر لقرائه ما معنى ذلك، وهل هو فكر في دين الإسلام أصيل، أو هو طارئ دخيل؟

لاسيما أنه في ص 60 يسم الباحث بأنه يُجَمَّل هذه المصطلحات ما لم تحتمل.
في ص 61 ذهب بعيداً حين زعم أن الإنكار على ما في تلك المصطلحات يمثل منهج الخوارج، وراح يورد على قرائه حديث البخاري فيهم.. وأن الإنكار على هؤلاء كإنكار الخوارج على أهل التحكيم!!..

التعليق:

هنا نسأله هل يستطيع أن يحكم على زعماء التصوف الذين أنكروا على الصوفية بعض مفاهيمهم؟ وبين لنا هل يشملهم هكذا الحكم بالانضمام إلى صفوف الخوارج؟؛ لكونهم أنكروا على بعض الأفكار والتصرفات الدخيلة على التصوف؟
وهل يحكم كذلك على كلام الشيخ إبراهيم نياس في جوابه للشيخ أبي بكر جومي، والذي نقله الكاتب في ص 75 ونصه: "على كل حال من نطق بما يخالف القرآن نكفره نحن حماة الشريعة، فإن تاب ورجع عن ذلك فيما بعد قبلناه."
وفي ص 62 ذهب الكاتب يذكر لنا نوعا من الاجتهاد لم يسمع به السامعون فيقول:

"وفي هذا الإطار بين الشيخ أحمد التجاني رضي الله عنه منهجه وعمله بقواعد الاجتهاد والاستنباط حيث يقول:(قدمي هاتان على رقبة كل ولي لله، من لدن آدم إلى النسخ في الصور.) ويعني قيامه على قدمي الشريعة والحقيقة."

التعليق: أما هذا النوع من الاجتهاد فقد انفرد به هذا الكاتب، وهو من أوَّلِيَّاته، فعليه أن يبين لقراءه قواعد هذا الاجتهاد، وحدوده، وشروطه، وإلا بقي باباً واسعاً مفتوحاً غير محروس.

ثم يقول: **في ص 65:** " فبعد أن قسم الدكتور فقرات بحثه إلى مقدمة وتمهيد وأبواب، وفصول ومباحث ومطالب، حسب متطلبات منهج البحث العلمي، أورد تجريحاته وتعديلاته بمنظار فتوي فوجد في التصوف، العلامة المجاهد الحاج عمر الفوتي وشيخ الإسلام الحاج إبراهيم نياس... كمادة سائغة يتصيد بها على من يقف على السطوح، فعرض مظاهر التقديس الخاص بالأحياء والأموات والأشياء... ليسير على خطى أسلافه من الوهابية. "

التعليق:هلا نقل لقراءه شيئاً من تلك التجريحات التي خص بها الشيخين، إن كانت موجودة؟ وينقل ويوجه نصوص الشيخين إن كان الباحث عول على نصوص ، وإن تقوّل عليهما شيئاً بينه؛ ليثبت بذلك فساد ما يقوله الباحث ؟

في ص 72 : يقرر أن كتاب التقديس ألف بإيعاز من الجهة المشرفة ليدخل في سلسلة المناظرات التي كانت تجري بين التجانية وتلك الجهة، مؤكداً ما قاله برسالة الشيخ ميغري التي يزعم الكاتب أنها كانت بإشراف من الجهة نفسها.

التعليق: هذه سقطة علمية خطيرة، فحمل دوافع البحث على مناظرات جرت بين زعماء التجانية وبين الجهة المشرفة، كلام عارٍ عن الصحة، فإلى هذا الوقت لا يعلم الباحث أن هناك مناظرات جرت بين الجامعة الإسلامية في المدينة - وهي الجهة التي قدم البحث إلى أحد أقسامها العلمية- وبين زعماء من أي طائفة صوفية.

ثم سقط في هوة أعمق عندما قرر أن الشيخ ميغري أيضاً قدم أطروحته عن الشيخ إبراهيم نياس إلى نفس الجهة المشرفة.

فالذي نعلمه أن الشيخ محمد طاهر ميغري النيجيري لم يدرس في السعودية، بل كان زعيماً تجانياً من أتباع الشيخ إبراهيم نياس، وقدم أطروحته في جامعة بايرو بنيجيريا ونوقشت هناك وأجيزت

دون أن يكون له أي علاقة بالجامعة الإسلامية، ولا بالسعودية .. وتحوّل عن منهج شيخه في قصة حكاها في مقدمة كتابه المذكور، وفي كتابه الآخر " الدرر السنينة" ثم يقول في ص 101: " فتقديس الأشخاص في الفكر الصوفي من الممكن طرحه في صيغة تقديس الأشخاص في الفكر السلفي، الأمر الذي لا يعدو تراشقا بين معسكرين." **التعليق:** هذا ما نتظره منه، ولن نعدّ ذلك تراشقا بين معسكرين أبداً، فإذا وجد في المنهج السلفي قديماً وحديثاً ما يخالف الكتاب والسنة، فإننا نقول إن من أوجب الواجبات جمعها وبيان وجه مخالفتها للسنة، كي تتجنبها أجيالنا الصاعدة.

ويوم نجد ذلك من مثل الكاتب مع ما يلزم من الجدية في البحث والاستقصاء مشفوعاً بما يلزم من الإنصاف في الحكم، سوف يجد الفرق بينه وبين من يظن فيهم التعصب لفئة أو لجهة.. فسوف يجدهم يضعون أيديهم في يده فيتعاونون في نبذ الدخيل، والإبقاء على الأصيل، مما يدعمه الدليل، من غير تأويل.

أما قبل: فإننا نجد في هذا الإصدار من العناوين الفارغة ما يدعو إلى العجب، وفيه من محاولة التحريض ما يجعلنا ننزه المفكر الذي نعرفه عن النزول إلى ذاك الحضيض بعد أن بلغ من العمر ما بلغ، وخاض من التجارب ما خاض.

اقرأ هذه العناوين الصحفية ترّ العجب: (صاحب الرماح بين الرماح) (كاشف الإلباس لفرية الحلول ووحدة الوجود) (إخراج كل من الشيخ أحمد بمبا، والحاج مالك سي، وإمام الله المهدي، من دائرة الفكر زلة في المنهجية) (تقديس الأشخاص في الغربية، فهل من أوبة؟) (زلة بين العمد والخطأ)

هذه العناوين المغرضة يقرأ القارئ ما تحتها فلا يدري أين الثرى من الثريا؟ وما العلاقة بين العنوان وبين ما سطره تحته؟ في هذه العناوين لا تكاد تجد فارقا كبيرا بين صنع الكاتب، وبين ما يقوم به أحيانا محررو الصحف التجارية عند ما يطبعون على صفحات العناوين موضوعات غايةً في الإثارة، وليس وراءها غير التهويل والتحريض.

أما بعد: فإن من قرأ ما كتبه هذا الكاتب وقرأ كتاب تقديس الأشخاص قد يعتريه شك في كون هذا الكاتب قرأ الكتاب الذي أراد الرد على ما جاء فيه، فمعظم كتابه تعليقات على أمور هامشية، تتعلق بالمقدمة، وبالعناوين والأبواب والفصول والمباحث من غير أن يكلف

نفسه عناء الغوص في مضامين الكتاب، والنصوص الكثيرة والخطيرة التي ينقلها الباحث من المصادر الصوفية ذاتها، ومن ثمَّ يقوم بالرد عليها بمنهجية علمية تنتظر من مثله.

وأخيراً: يبقى الكاتب على كل حالٍ مشكوراً؛ فإنه كتب بقلم تنزه إلى حد بعيد عن السب والشتم، والتهويل، كالذين سبُّوا وشتَّمُوا، وهوَّلُوا، وزعموا أن صاحب التقديس كَفَّر الأمة بأئمتها.

وأما ما في كتابه من تحريض ومغالطة مكشوفة فيقلل من خطورتها كوئها من الصنائع المكرورة على مدى ثلاثة عقود.. فالله الموعد وهو سبحانه وتعالى القائل:

﴿ وَأَتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَأَصْبِرْ حَتَّىٰ يَخْرُجَ إِلَيْكَ اللَّهُ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ ﴾ ﴿١٠٩﴾ يونس.

وصلى الله وسلم على عبده ورسوله مُحَمَّدٍ وعلى آله وأصحابه أجمعين.

(داكار - يوم الخميس 2018/3/8)